

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

23/04/2014



Les victimes des années de plomb au Maroc auraient reçu les plus grandes indemnités au monde

22 avril 2014 - 22h51

8

40

2

Tweeter

J'aime

+1

Selon le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc auraient reçu des indemnités très importantes qui figureraient même parmi les plus élevées au monde.



Mohamed Sebbar, le secrétaire général du **CNDH**, a souligné lors du forum de la MAP, où il était invité, que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnités et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Ce dernier a en outre expliqué que de nombreux critères ont été pris en compte dans l'évaluation de ses indemnités, dont le genre. Ainsi, il paraît que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnités plus élevées que celles accordées aux hommes.

Reste à savoir si les opposants politiques et les activistes démocrates, ainsi que leurs familles, qui ont été victimes des violences et de la répression, sont satisfaits par ces indemnités.

La situation des droits de l'Homme dans le Royaume à la Une des quotidiens marocains

La situation des droits de l'Homme dans le Royaume ainsi que d'autres sujets font la Une des quotidiens marocains parus ce mercredi.

« Ismaïl Alaoui: Le Maroc a réalisé des avancées « extraordinaires » en matière des droits de l'Homme », titre le journal +Attajdid+.

L'ancien secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), M. Ismaïl Alaoui, s'est félicité des avancées « extraordinaires » réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, en appelant, toutefois, à une vigilance de toutes les composantes en vue de continuer sur cette voie.

« Il est vrai qu'il a eu un progrès extraordinaire (...) Je crois que nous sommes sur la bonne voie grâce à ce que nous avons cumulé en termes d'expériences et de lutte pour la démocratie et les libertés », a-t-il indiqué, cité par le quotidien.

« CNDH: Le Maroc a ancré la culture des droits de l'Homme », affiche à la Une son confrère +Assahra Al Maghribia+.

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar a souligné que le Royaume a réussi à ancrer la culture des droits de l'Homme grâce à la décision politique sage prise par SM le Roi sous le signe « le nouveau concept de l'autorité ».

Même tonalité chez +Le Matin du Sahara et du Maghreb+ qui cite une déclaration du Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar dans laquelle il a qualifié de « partiel » et d'« illogique » le rapport du Secrétaire général de l'ONU, Ban-Ki-Moon, faisant savoir que les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière des droits de l'Homme.

Pour sa part, le quotidien +Assabah+ s'intéresse à la crise de l'USFP, soulignant que le premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachgar, a affirmé qu'il n'y a ni vainqueur, ni vaincu et que l'USFP est le grand gagnant.

Hasna Abouzaïd, elle, n'a pu s'empêcher de pleurer au moment où elle annonçait son retrait de la présidence du groupe parlementaire lors de la réunion du bureau politique du parti de la rose. Une réunion urgente de la commission administrative va avoir lieu aujourd'hui pour nommer Driss Lachgar à la tête du groupe socialiste à la Chambre des représentants, croit savoir la publication.

Dans le même sillage, +Sahifat Annass+ rapporte que le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, aurait proposé, lors d'une réunion avec Driss Lachgar et Ahmed Zaïdi, que ce dernier renonce à la présidence du groupe socialiste à la Chambre des représentants en faveur de Driss Lachgar, pour occuper le poste de vice-président de la Chambre des représentants. Selon une source citée par le journal, cette proposition a été rejetée par Zaïdi.

Sur le même registre, +L'Opinion+ indique que le député Ahmed Zaïdi a annoncé, lundi, avoir décidé de renoncer à la présidence du groupe socialiste à la Chambre des représentants.

Dans une lettre adressée aux membres de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), M. Zaïdi a affirmé que cette décision émane de sa « conscience de la gravité de la situation » que traverse le parti actuellement. Il a évoqué à cet égard la menace d'une partition du groupe socialiste à la Chambre des représentants et d'une scission du parti.

<http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/04/23/maroc-la-pam-saisit-le-conseil-des-droits-de-lhomme-pour-legaliser-le-cannabis/>



إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل بوجدة

عبدالقادر كترية

عن فحص تقرير 2012، في متناول الفاعلين الجمعويين والمحلين من أجل مناقشة المحاور الأساسية الخاصة بالتقرير النصف المرحلي.

وأشار إلى أن لقاء حضره في مولدافيا حول هذه الآلية أشرفت على تنظيمه المنظمة الدولية للفرنكوفونية، شدد على ضرورة التفكير في إعادة النظر في التوصيات التي تصدر عن هذه الآلية والتي أصبحت تثير العديد من المشاكل يرهق الدول أكثر من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

وأكد على الدور الذي يلعبه المغرب والتحديات التي أحدثتها على مستوى حقوق الإنسان وأصبح قاطرة نقود عددا من الدول وتجربة فريدة في هذا المستوى خاصة بعد أن انجز مسار المصالحة بشكل متميز ليس فقط على مستوى العالم الثالث ولكن على مستوى دول العالم.

من جهته، ذكر محمد لعمارت، رئيس اللجنة الجهوية عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المغرب كان عضوا في المجلس الدولي لحقوق الإنسان ويحظى بالعضوية للمرة الثانية، وبلادنا تفتتح وتتفاعل وتتعاون بشكل واضح ومتزايد مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، منها آليات الاستعراض الدوري الشامل بالإضافة إلى الهيئات التعاقدية والإجراءات الخاصة واستقبال المقررين الخاصين الذين يقومون بالزيارات للاطلاع على قضايا حقوق الإنسان، السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية والحقوق الغنوية والطفولة والمرأة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واستقلال القضاء.. والتزامات المغرب.



وجدة

احتضنت قاعة الندوات بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، قبل أسبوع، لقاء تشاوريا جهويا حول إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، في إطار أعمال المقاربة التشاركية والتشاركية التي اعتمدها المندوبية

الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال إعداد التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات بشكل خاص.

عبدالعزیز قراقي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، صرح بأن هذا اللقاء يأتي لتتويج اللقاءات الجهوية التي أطلقتها المندوبية الوزارية في إطار المسلسل التشاوري الواسع من أجل إنجاز التقرير نصف المرحلي الذي يدخل في آليات الاستعراض الدوري الشامل، مع العلم أن المغرب تم فحص تقريره الدوري في سنة 2012 وصدرت عنه 148 توصية قبل المغرب منها 140 توصية.

وأضاف أن هذه الآلية تعتبر اليوم أهم آلية بالنسبة لحقوق الإنسان في العالم، بحكم أن كل الدول قدمت تقاريرها وصدرت في شأنها توصيات على الدول أن تنفذها في إطار المرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن المندوبية تسعى من وراء هذا اللقاء إلى جعل التوصيات الصادرة



الصبار ينتقد انجياز تقرير بان كي مون ويشير قضية الحريات الفردية



الرباط
خديجة عليموسي

انتقد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير الذي من المرتقب أن يعرضه الأمين العام للأمم المتحدة على مجلس الأمن، والذي قال إنه انحاز بشكل كبير لأطروحة الموليساريو والجزائر، في ندوة نظمها منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء أمس بالرباط خصصت لموضوع «حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب: المنجزات والاتفاق».

وفي حديثه عن الإكراهات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هناك قضايا تصنف ضمن خانة «النوتر الفكري»، ومنها التمييز ضد المرأة، مضيفاً أن ذلك مقبول مجتمعياً لكنه مرفوض دولياً، إلى جانب قضية حرية العقيدة والحريات الفردية التي تعرف جدلاً، وهو ما يبين عدم توفر نوع من النضج المجتمعي لقبول عدد من الحريات، يقول الصبار.

وأعتبر المتحدث نفسه أن المغرب عرف تقدماً في مجال الحقوق المدنية والسياسية، في حين لم يصل بعد إلى تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكونها مكلفة مادياً وتطلب إرادة سياسية.

من جهته، طالب حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، بوضع مقاربة جديدة للمعتقلين على خلفية قانون الإرهاب من أجل تجنب المغرب قتل النوتر في المستقبل، موضحاً أن الفئة التي يجب النظر في ملفاتها هي تلك التي لم تتورط في قضايا الدم والتي قامت بمراجعات بالمقابل تحدث حامي الدين عن ضرورة أن يقدم المعتقلون الإشارات الضرورية لملائمة الدولة والمجتمع.

واستغرب حامي الدين تردد المغرب في المصادقة على اتفاقية روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، إذ اعتبر أن ليس هناك أي مبرر بمتن ذلك.

وأشار رئيس منتدى الكرامة إلى استمرار التنخلات العنيفة عبر المبررة خارج الضوابط القانونية، وهو ما يؤثر على واقع حقوق الإنسان بالمغرب، حسب قوله، إلى جانب واقع السجن الذي قال إنه يعرف الكثير من الاختلالات نتيجة العقليات القديمة، التي مازالت سائدة إلى جانب الاحتفاظ الذي يتطلب تعديل القوانين المتعلقة بالمعوقات البديلة، مذكراً بالإضرابات التي يخوضها عدد من المعتقلين المتابعين في إطار قانون مكافحة الإرهاب بكل من سجن سلا وسطات.

ومن جهته، دعا الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، الحكومة إلى إخراج الخطة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الوجود، حيث قال إن هذه الخطة تم إعدادها قبل الدستور بمشاركة أعضاء من الحكومة وبقيت في أدراج رئاسة الحكومة، وتم تحسينها ومازلنا نتنتظرها لأننا في حاجة إليها من أجل التناسق بين المؤسسات، وهي خطة ساهم الجميع في إعدادها، وتعلينا مؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مجال حقوق الإنسان.

واستهجن بلكوش سلوك قوات الأمن مع المسيرات، الذي وصفه بغير اللائق، والذي قال إنه يمس بالمغرب وبالقيم النبوية عليها حقوق الإنسان، وكذا ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى التعليم وعدم المساواة بين المواطنين في لوج الخدمات الصحية والخدمات الأخرى.

الصبار وحامي الدين يعترفان في ندوة «لاماب» بخطأ حقوقي في التعامل مع ملف بلعيرج

حقوقيون يدعون إلى تفعيل الحكامة الأمنية ومحاسبة أصحاب القرار الأمني

■ الرباط. عبد الحق بلشكر ■



حامي الدين والشناش وبلكوش والصبار في لقاء «لاماب»

تعالج الأجهزة الأمنية مع المظاهرات، والتي وصفها المشاركون في الندوة بأنها تنسم بالعنف والتعسف، وفي هذا الإطار اعتبر محمد شناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن «سلوك الأجهزة الأمنية في التعامل مع المسيرات يمس بسعة المغرب»، ومن جهته، أوضح عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، أن «العنف الذي تمارسه الأجهزة أحيانا يكون غير مبرر»، وعزا ذلك بنقص تدريب الأمنيين على حقوق الإنسان.

وحسب الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن المظاهرات ليست جرائم بحكم الدستور، لكنه دعا المواطنين إلى التظاهر طبقا للقواعد الموجودة في الدول الديمقراطية، في الديمقراطية، أي بعدم التعسف بانتهاك حقوق الآخرين مثل تعطيل مصالح المواطنين، معتبرا أن المظاهرين قد «يشرعون التدخل الأمني بتجاوزهم لحق التظاهر»، وفي هذا الصدد أكد الصبار أن 90 في المائة من المظاهرات تتم بدون ترخيص، مضيفا «من حق السلطات منع مسيرة في حال ما إذا تبين لها أنها لن تتحكم في مسارها، كان تتزامن مع موعد ديني في كرة القدم».

لكنه مع ذلك انتقد ما وصفه بـ«العنف المفرط وغير المبرر»، موضحا «لم أفهم لماذا يقوم عدد كبير من رجال الأمن بمحاصرة عدد قليل من المكوفين المحتجين».

من جهته، دعا الحبيب بلكوش، رئيس الحكومة إلى الإفراج عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تم وضعها في عهد رئاسة الحكومة السابقة، لكنها بقيت في رفوف رئاسة الحكومة رغم أنه تم تحيينها ولزالت تنتظر. وقال «نحن نحتاج إلى تكامل عمل المؤسسات ولا نحتاج إلى تنافس مؤسساتي في مجال حقوق الإنسان»، مضيفا «سريد وضع مؤشرات لقياس التقدم أو التراجع في المجال الحقوقي».

دعا حقوقيون إلى الإسراع في تفعيل الحكامة الأمنية، وجعل الأجهزة الأمنية تحت مسؤولية رئيس الحكومة، ومراقبة البرلمان، وفي هذا الصدد قال محمد الصبار، الأمين العام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن عدم تفعيل توصيات هيئة الإحصاف المصالحة المتعلقة بالحكامة الأمنية، يعود إلى كون هذا الموضوع «جديد في المغرب»، حيث كانت الأجهزة الأمنية منظمة عن الرقابة الشعبية والسياسية، وأشار الصبار خلال ندوة أمس في وكالة المغرب العربي للأنباء، حول «حقوق الإنسان في المغرب»، إلى أن الحكامة الأمنية تهدف إلى عدم إثارة تجربة الانتهاكات، وذلك بجعل الأجهزة تحت مسؤولية رئيس الحكومة وأجضاع القرار الأمني للمراقبة. وأكد الصبار أن دستور 2011 عالج هذه الإشكالية، من خلال خلق المجلس الأعلى للأمن، معلقا «لا أقلل أننا سنحتاج إلى عشر سنوات من أجل تفعيل هذا المقتضى الدستوري»، داعيا إلى إخراج المجلس إلى حيز الوجود في «أجال معقولة».

ومن جهته، اعتبر الحبيب بلكوش، رئيس مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن المؤسسات الأمنية في حاجة إلى التواصل مع مكونات المجتمع. وقال في سياق حديثه عن التجاوزات التي وقعت خلال حملات أمنية ضد الجريمة، إنه «لا يجب إطلاق العنان لممارسات فيها تجاوزات تحت مبرر ضمان الأمن»، كما دعا إلى تاهيل جميع المؤسسات التي لها علاقة بتطبيق القانون، مثل الأمن والدرك والقضاء، وقال «لقد انتهى زمن يغلق فيه كل مسؤول مكتبه على نفسه ويفعل ما يشاء»، وضمن أن يجد المجلس الأعلى للأمن طريقه للوجود لأنه يضع قواعد الحكامة في المجال الأمني.

وتت إشارة قضية الحكامة الأمنية في سياق الانتقادات التي وجهت لطريقة

طالب حقوقيون بتفعيل الحكامة الأمنية، وجعل الأجهزة الأمنية تحت مسؤولية رئيس الحكومة، ومراقبة البرلمان، خصوصا مع الانتقادات التي وجهت لطريقة تعامل هذه الأجهزة مع المظاهرات التي وصفت بالعنف

خطأ في قضية بلعيرج

وبخصوص قضية بلعيرج، اعترف محمد الصبار أنه وقعت تضارب في التعامل مع هذا الملف. مضيفا «لقد تم تسويق هذا الملف، في الوسط الحقوقي والصحافي، على أنه يهجم فقط المعتقلين الستة، المعروفين، ولهذا تم التعامل معه على هذا الأساس»، وقال «اعتقد أن الملف متكامل ويجب مراجعته»، ومن جهته، اعترف حامي الدين بأنه وقع خطأ في التعامل مع هذا الملف، وقال «إن العفو عمن وصفوا بأمراء الخلية لا يبرر بقاء الآخرين في السجن»، مؤكدا «لقد أخطأ المعتقلون الستة أيضا بعد العفو عنهم في عدم تبني هذا الملف»، داعيا إلى تسوية عاجلة لقضية بلعيرج.



الصبار يعترف بوجود «لخبطة» في ملف بلعيرج ويدعو إلى مراجعته

أخبار اليوم

للحقوقيين وللصحافة، قائلا: «في الوسط الحقوقي والصحافي، تم تسويق أن هذا الملف يهم فقط المعتقلين السياسيين السنة، ولهذا تم التعامل مع الملف على هذا الأساس». وأضاف «اعتقد أن الملف متكامل ويجب مراجعته». ومن جهة، اعترف عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، خلال الندوة نفسها، بأنه وقع «خطأ في التعامل مع هذا الملف»، وقال «إن العفو عن وصفوا بأمراء الخلية لا يبرر بقاء الآخرين في السجن». وأضاف «لقد أخطأ المعتقلون السنة أيضا بعد العفو عنهم في عدم تبني هذا الملف». داعيا إلى «تسوية عاجلة لقضية بلعيرج».

هل تعود قضية خلية بلعيرج إلى واجهة الأحداث، بعد تفجرها منذ سنة 2008، والعفو عن السياسيين السنة المتهمين سابقا فيها، سنة 2011؟ هذه القضية عادت إلى السطح بعدما اعترف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لأول مرة بوجود خطأ في التعامل مع هذا الملف، أو ما وصفه الصبار بوقوع «لخبطة» في القضية.

وحمل الصبار، خلال مشاركته في ندوة نظمها وكالة المغرب العربي للأنباء أمس بالرباط، مسؤولية هذه «اللخبطة»



لأرام وحقوق الإنسان

اتفاقية الشراكة التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية بغاية الارتقاء وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، تستحق الاهتمام، لكونها أحد تجليات هذا التحول العام الذي تشهده بلادنا



لم تعد المادة الحقوقية هنا فقط موضوع مطالب وترافعات ومناشدات أو تسديدات بالانتهاكات والتجاوزات، وإنما

محتات الرقاص

هي أيضا تمثالت ثقافية وتدبيرية الهدف منها جعل القيم والممارسات والسلوكات والبرامج والخطط مقترنة بحقوق الإنسان وداعمة لها ومستحضرة لشروطها.

لأرام التي تصل إلى أزيد من ثمانين وجهة عبر العالم، وتقل أكثر من 6 ملايين مسافر كل سنة من جنسيات وأديان مختلفة، ستتيح لها هذه الشراكة، وستفرض عليها أيضا، أن تنقل صورة إيجابية عن المملكة من حيث الفتاحها واحترامها للأخر، كما ستعرف بالمنجز الحقوقي والديمقراطي المغربي. الشراكة ستتمكن كذلك مستخدمي الناقل الجوي الوطني من التكوين وإتساء المهارات في ميدان حقوق الإنسان والقيم الكونية ذات الصلة، كما ستوفر للشركة أدبيات وإصدارات ووثائق، وكل هذا سيساهم في تقوية حضور ثقافة حقوق الإنسان ضمن خدمات الشركة وفيما بين مستخدميها وعلى صعيد علاقة الشركة بزملائها وفي الإشعاع الذي تقوم به لفائدة المملكة.

لقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن باشر حوارا هاما مع أرباب العمل ضمن الشراكة التي تجمعها مع الاتحاد العام لمقاوات المغرب، وبمساهمة القطاعين العام والخاص والمركزيات النقابية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك حول موضوع (حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب)، وكانت تلك الدينامية قد أفضت إلى الاتفاق على إعطاء الأولوية لحقوق الفئات الضعيفة مثل: الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، قضايا التمييز ضد المرأة، تشجيع المقاولات على إدراج مقاربة حقوق الإنسان في استراتيجيات إدارتها من خلال الآليات الموجودة داخل المقاولة.

وبناء على ما سبق، فإن انخراط لأرام ضمن هذا الأفق اليوم من شأنه أن يمكنها من إدماج المقاربة الحقوقية في اشتغالها الداخلي، ذلك أن حقوق الإنسان بالنسبة للشركات والمقاولات لا تعني المساهمة في تنظيم الأنشطة والتدوات وحملات التواصل، وإنما تعني أساسا تحلل قيمها على مستوى العمل اليومي للشركة، أي في منع تشغيل الأطفال مثلا، وفي الامتناع عن ممارسة التمييز ضد النساء في العمل أو في الأجر وإعمال آليات لتحقيق المناصفة في مواقع المسؤولية. ثم عدم التمييز كذلك ضد المهاجرين والمستخدمين الأجانب، وفي اعتماد كوطا لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة...

كما يعنى الانخراط المتنازل إليه تطوير منظومة المقاولة المواطنة من خلال الاهتمام بمحيط الشركة، والمساهمة في تحسين أوضاع الساكنة المجاورة لقرانها، ووضع برامج لحماية البيئة، وتفعيل مخططات وبرامج للتدريب والتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة المستخدمين، بمن فيهم المسؤولون داخل الشركة...

كل هذا يؤكد إذن أن إعلان المقاولات عن الالتزام بحقوق الإنسان هو تعبير عن الاستعداد لتفعيل برامج عملية ومنظومات واضحة ومتكاملة للتدبير والتكوين، وليس مجرد مجازاة لموضة مثلا، ولهذا فانخراط لأرام اليوم في هذه الدينامية، وهي المقاولة المغربية الكبرى، يعتبر خطوة مهمة لا بد من إتاحتها بواسطة الأفعال والممارسات الملموسة، خاصة أن في ذلك أيضا وفاء بالتزامات المغرب الدولية، ولتوصيات الهيئات الأممية ذات الصلة.

mahtat5@gmail.com



العلوي: المغرب حقق تقدما استثنائيا في مجال حقوق الإنسان

3/3382



الأساسية».

وبخصوص وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة انتقد اسماعيل العلوي الأطراف التي لا تبذل أي جهد وتحرص في الوقت نفسه على التبخيس من الجهد الذي يبذله الآخر حيث تسعى دائما للتقليل من قيمة أو عرقلة المسلسل الديمقراطي الذي أطلقه المغرب. وقال «يتعلق الأمر بمنطقة تتعدد فيها التحديات (..) وأعداء الوحدة الترابية يحاولون التشكيك في كل النوايا والإرادات الحسنة مشددا على ضرورة «نقل المعركة» إلى داخل هذه الأطراف التي تقدم نفسها كمنصير للقضايا الديمقراطية في حين هي أبعد من أن تكون نموذجا في هذا الإطار.

عبر الأمين العام السابق لحزب التقدم والاشتراكية اسماعيل العلوي عن ارتياحه للتقدم «الاستثنائي» الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، داعيا في الوقت نفسه إلى التحلي باليقظة الدائمة للاستمرار في هذا النهج. وقال العلوي في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، «تحقق تقدم استثنائي بالفعل (...) وأعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح بفضل ما راكمناه من تجربة ومن تضال من أجل الديمقراطية والحرية».

وأضاف أن إحداهن هيئة الانصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على مدونة الأسرة وتبني الدستور الجديد واصلاح القضاء العسكري، كلها إنجازات تجسد سياسة المملكة التي تقوم على مقاربة إنسانية تتماشى مع خياراتها السياسية والتزاماتها الدولية

وبالنسبة للعلوي، وهو أيضا رئيس اللجنة المكلفة بالحوار مع المجتمع المدني، فإن من حق المغرب أن يفخر أيضا بالتراكم المهم الذي حققه في مجال حقوق الإنسان منذ صدور قانون الحريات العامة سنة 1958.

وبعد أن نوه بهذا القانون الذي فتح الباب أمام مسلسل تعزيز حقوق الإنسان اعتبر اسماعيل العلوي أنه من الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من المكتسبات وتقادي أي اختلالات محتملة.

وقال بهذا الصدد « يجب أن نظل يقظين للحفاظ على المكتسبات المحققة في مجال الحريات العامة » مغبرا عن أسفه لتبني دول توصف ب« المتقدمة » للقوانين «تجهز على الحريات» وتشكل بذاتها « مسا حقيقيا بالحريات

فاعلون حقوقيون يناقشون أوضاع حقوق الإنسان في منتدى «الأماب»
الصبار: المغرب نجح في إرساء ثقافة حقوق الإنسان بفضل القرار الحكيم لجلالة الملك

حميدة السمولى
 الباحثة

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب نجح في إرساء قواعد ثقافة حقوق الإنسان بفضل القرار السياسي الحكيم الذي اتخذته جلالة الملك بشأن المفهوم الجديد للسلطة. وشارك الصبار، أمس الثلاثاء بالرباط في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء (أماب)، إلى جانب الحبيب بلكوش، مدير مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد التشناس، رئيس المفوضية المغربية لحقوق الإنسان، وعدد العالقي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان. وسرد الصبار مختلف محطات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان بالمغرب بدءا بيسرة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والصادقة على الثغرات الدولية تجرم خرق حقوق الإنسان، والتخصيص على استقلالية القضاء داخل الوثيقة الدستورية، وصولا إلى منع العمل بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. مؤكدا أن المغرب يسعى إلى توفير الحقوق الاقتصادية

فاعلون حقوقيون يناقشون أوضاع حقوق الإنسان في منتدى «الأماب»

■ **الصبار: المغرب نجح في إرساء ثقافة حقوق الإنسان بفضل القرار الحكيم لجلالة الملك**
 ■ **بلكوش: إيجابيات مهمة في مجال حقوق الإنسان لكنها لم تسوق على المستوى الدولي**

تعترضه جملة من التحديات من ضمنها كيفية ضمان الأمن والاستقرار، وتوفير الضمانات كافية في لايتكرما وفي الماضي من المنظمات لحقوق الإنسان مشددا على أهمية تعاون الأجهزة الأمنية من أجل التصرف من العقيلة والقيام بعملية إصلاح من داخل المؤسسة الأمنية عبر التكوين والتربية على حقوق الإنسان والتعريف بالقوانين والتشريعات المعمول بها، ومراجعة برامج التكوين وإنتاج القوانين الدولية لحقوق الإنسان والإنفتاح على فعاليات المجتمع المدني في السياق ذاته. عاب محمد التشناس على السلطات العمومية الإحباط في استعمال القوة أثناء تعريض بعض المتظاهرات الاحتجاجية وقال كتيبا مجتمع حي ومتحرك باستمرار، لكن يلاحظ سلوك غير لائق من قبل السلطات العمومية أثناء المسيرات الاحتجاجية، داعيا الحكومة التي اعتبر أنها ولقت مكتوفة الأيدي إلى التصدي لتقليس القضاة والرشوة. وكان عبد العلي حامي الدين آخر المتحدثين لطلاب السؤلة بالانضمام بأوضاع سجناء السلطة المعتقلين على خلفية الأحداث الزهابية أو أثناء تفككت المنظمات الأمنية لخارجا الإهاب مبرزا أن المغرب في حاجة إلى فلسفة جنائية جديدة، تعمل على مراجعة بنود المشرطة الجنائية المتعلقة بملعوليات السامية للحرية بحماية الانتقالات في السجنون



الاجل الملوقلي. وأضاف أن هذه الخطة الوطنية هي التي ستمكننا من إيفاء مؤشرات التراجع أو التقدم في أوضاع حقوق الإنسان، مشددا على أن مشروع حقوق الإنسان هو بناء لجميع الفعارة بدون استثناء وليس مخصصا للأيم المتحدة أو لحدث سنة في المناسبات فقط. وعن الحكامة الأمنية، أوضح بلكوش أن تحقيقها يتطلب انقراط المؤسسات الأمنية في بنامية الإصلاح العام بالبلاد، ضمن مسار البناء الديمقراطي وبولة القانون. وأن الإصلاح بشكل فحبة مجتمعية ذات بعد سياسي، نسلل كافة الهيئات والفعارات، وترتبط في العمق بإرساء بولة القانون وتحقيق التنمية، كما ستزدم تحقيق الترام للفعاري والاختراط للتواصل الممول الفعاري. وأكد بلكوش أن الإصلاح المدني ومؤسسات الوساطة وتحتدي حماية البيئة، داعيا الأمن العام والام لتتحدة إلى التزام الحياد والعمل في تقاريره الأمنية المتعلقة بالصحراء المغربية، وأبرز أن ما حققه المغرب من تطور في أوضاع حقوق الإنسان لم يتحقق ولو جزء منه لدى خصوص الوحدة الترابية. من جهته، اعتبر الحبيب بلكوش أن المغرب حقق إيجابيات مهمة في مجال حقوق الإنسان لكنه لم يعرف كيف يسوقها على المستوى الدولي، داعيا إلى إرساء الحكومة بإخراج الخطة الوطنية للتفويض بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حيز الوجود والعمل. وقال إن الخطة الوطنية التي مازلت تنتظر في رفوف الحكومة سيعدن تطبيقها على توفير الشاسق والتكامل في مجال حقوق الإنسان، مع إياه المؤسسات في العاملة في

حميدة السمولى

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب نجح في إرساء قواعد ثقافة حقوق الإنسان اتخذها جلالة الملك بشأن المفهوم الجديد للسلطة.

وشارك الصبار، أمس الثلاثاء بالرباط في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء (أماب)، إلى جانب الحبيب بلكوش، مدير مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد التشناس، رئيس المفوضية المغربية لحقوق الإنسان، وعدد العالقي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وسرد الصبار مختلف محطات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان بالمغرب بدءا بيسرة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والصادقة على الثغرات الدولية تجرم خرق حقوق الإنسان، والتخصيص على استقلالية القضاء داخل الوثيقة الدستورية، وصولا إلى منع العمل بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. مؤكدا أن المغرب يسعى إلى توفير الحقوق الاقتصادية

ويخصوص التقرير الأمي الأخير الخاص بقضية الصحراء المغربية. أكد الصبار أن المغرب تمكن من الإغواء على مهمة بعثة المنورسو كما وزنت في التقارير السابقة بدون إضافة في لتخصاصاتها. وقال



الدستور يمهّد الطريق لإلغاء عقوبة الإعدام

الصبّار أكد أن أغلب الاحتجاجات لا تراعي الضوابط القانونية و"تشرعن" التدخلات الأمنية

اسباب موضوعية في منعها أحيانا، لغياب ضمانات التاطير الأمني، مثل ما يقع حينما تتزامن المسيرات مع مباريات التربي بالبيضاء، أو مع مواعيد أساسية أخرى.

وقال الصبار إن المشاركين في الاحتجاجات يقومون في بعض الأحيان بشرعة التدخل الأمني بسبب خروجهم عن الضوابط وعدم مراعاتهم حرية الآخرين ومصالحهم، وهو ما يطرح سؤال تنمية ونشر الوعي بحقوق الإنسان وإرساء قواعد الحكامة.

بالمقابل، أقر الصبار بوجود عنف غير مبرر، في بعض الأحيان، في حق بعض الفئات المحتجة، متسائلا عن جدوى محاصرة مجموعة صغيرة لا تتجاوز 20 فردا من المتظاهرين المكثوفين من قبل 40 عنصرا من القوات العمومية.

وأكد الصبار أن حق التجمهر مضمون، ولم يعد جريمة، لكن لا بد من الاحتجاج، وفق القواعد المعمول بها في الدول، ولا ينبغي استعمال هذا الحق بشكل تعسفي وبما يضر بمصالح المواطنين.

وقال إن المغرب عاش ربيعاً عربياً ناعماً بدون خسائر بشرية ومادية، لأن المغاربة مارسوا ثقافة الاحتجاج أزيد عن عقد ونصف للتعبير عن مطالب اجتماعية.

ونوه الصبار بالقضاء الإداري الذي وصفه بالشجاع، إذ أصدر عددا من الأحكام اعتبرت قرارات الدولة مخالفة للدستور ولمؤنة الحريات العامة. جمال بورفيسي



(عبد المجيد بريوات)

بلكرش يتوسط الصبار وتشناس خلال الندوة

في المائة من الوقفات والمسيرات الاحتجاجية التي تشهدا مدن المملكة غير مؤطرة أمنيا وقانونا، وتتم بدون تصاريح ولا ترخيص، مشيرا إلى أن ثمة

حقوق الإنسان في المنطقة. وفي السياق ذاته، انتقد الصبار الاحتجاجات التي تتم خارج الضوابط القانونية، مؤكدا أن 90

قال محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب ماض في تكريس توجهه العام، نحو بناء دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان، معتبرا ذلك خيارا إستراتيجيا لا رجعة فيه.

وأكد الصبار، خلال استضافته في ملنقى وكالة المغرب العربي للأنباء صباح أمس (الثلاثاء)، أن المغرب يستشرف المستقبل، ويسعى إلى توطيد حقوق الإنسان، من خلال استكمال التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي ستمكّنه من الالتحاق بركب الأمم العربية في الديمقراطية، وفي مجال احترام حقوق الإنسان.

ونهب الصبار إلى حد القول إن الدستور المغربي لفتح يوليوز 2011 يمهّد الطريق للمصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية، لأنه يجرم الجرائم المنصوص عليها في المحكمة الجنائية.

وأضاف أن الدستور يمهّد الطريق كذلك نحو إلغاء عقوبة الإعدام، على اعتبار أنه ينص على الحق في الحياة، ويعيّن بعد إنشاء المحكمة الدستورية الطعن في أحكام الإعدام، لأنها تعارض منطوق الدستور.

وبخصوص التقرير الأمني حول الصحراء، قال الصبار إنه متحيز لأطروحة بوليساريو، وهو أمر لا يخضع لأي منطق، على اعتبار أن التقرير يشيد بالمسار الحقوقي للمغرب، وبإحداث مجموعة من المؤسسات والآليات التي تكرس هذا التوجه، في مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت الذي يتحدث في نسخته الأصلية عن آلية لمراقبة

فعاليات حقوقية في ضيافة منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء

موضوع حقوق الإنسان في المغرب ليس ظرفيا.. وإنما هو معركة ذات امتداد تاريخي الى أن أصبح اختيار دولة

وتكوينها في بلادنا، غير أن هذا لم يمنع الفاعل الحقوقي، من الاعتراف ان هذه تجاوزات أمنية، وصفها بغير الانصفة، ما زالت تتسوش على المسيرة الحقوقية في بلادنا، ربطها بما تتعرض له المظاهرات والاحتجاجات السلمية من تدخلات أمنية، كذلك تحدث عن المطالبة وانهايار مستوى التعليم، وعمد المساواة في الولوج الى الخدمات.

إلا ان المعضلة الكبرى في هذا الجانب، يقول الناشط، هي المتعلقة بالشباب الذين لا أمل ولا مشروع لهم، لغياب الحكامة والحوار الصريح وتفتش الرشوة والفساد، خاصة بالاقليم الجنوبية، هذه كلها حسب الفاعل الحقوقي، مظاهر تعكس مدى الجهود والتحديات التي على المغرب مواجهتها ليرقي فعلا بمجال حقوق الإنسان.

أما عبدالعالي حامي الدين، فقد اثار في مداخلته ملف السلفية الجهادية، الذي قال انه ان الأوان لتتعاطى معه الدولة وفق مقاربة جديدة، مؤكدا انه لا يمكن الحديث عن

حقوق الإنسان دون استحضار لتفاصيل هذا الملف، مشيرا الى انه لا بد للدولة من التفاعل اشرار واضحة من مجموعة من المنورطين في اعمال ارهابية، عبروا عن مراضعات صهيمة من داخل السجون، داعيا الى التعميل بصياغة مقاربة اجتماعية جديدة، تجعل الدولة الا تفيج مكتوفة الايدي لاجزاء هذا الموضوع المتعلق بالسلفية الجهادية، يحكم ما يتطوي عليه من تهديد لأمن العام.

كذلك اوضح حامي الدين، ان هناك مجموعة من الانتقارات ما زال المغرب مغربا بشأنها من قبيل الانتقراط في الفسافية، روسيا، ظاهرة التمثلات ضد التطاهر السلمي، إنتاج رؤية جديدة للتعاظم مع واقع السجون في بلادنا، كما دعا المتحدث الى سن سياسة جديدة في مجال التعاطي مع موضوع الاعتقال الاحتياطي والتصالح المستررة الجنائية، مع فتح نقاش عمومي حول هذه المواضيع.



عبدالنبي مسلوحي

في آخر لقاء ضمن سلسلة منتديات لتسليط الضوء على مجال حقوق الإنسان في المغرب، استضاف منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء صباح أمس، كذا من محمد الصمار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والخبير بالكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وعبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الترامة لحقوق الإنسان ومحمد نشاش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان استحضروا جميعهم التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان في بلادنا، والتراكمات التي تحققت بفضل التفاعلات الإيجابية بين عموم المكونات وقرقاء الطفل الحقوقي، نعمتا كان اللقاء مناسبة تناولت فيها هذه الشخصيات الحقوقية الحديث عن الارامات والتحديات الراضة والمستقبلية لاجل إكمال ثورة حقوق الإنسان في المغرب، دون ان يغفلوا المنطق الى بعض مظاهر القصور والاختلالات في مجال التعاطي مع موضوع حقوق الإنسان، خاصة حين يتعلق الامر بالتعاطي مع

مؤسساتي للاحتكام اليه امرا ضروريا وملحا حتى ترقى بواقع حقوق الإنسان في بلادنا، مؤكدا حاجة مجال حقوق الإنسان الى التكامل والتناسق بين مختلف المؤسسات، الى جانب حاجتها الى مؤشرات لقياس مدى التقدم أو التأخر.

كذلك تحدث بالكوش عن القصور المغربي في مجال تسويق التجربة الحقوقية المغربية، مع تأكيد على ان المشروع ما زال في بدايته، الامر الذي يستوجب ضرورة تمكك لتفالة حقوق الإنسان والتفاعل مع كافة الانتقادات.

ايضا، تحدث محمد نشاش، من جانبه عن تجربة المغرب وتعاطيه الهاديء مع رياح التريع العربي، والدور الإيجابي الذي لعبته التراكمات الحقوقية التي تحققت لدى المغرب في هذه اللحظة الاقلمية الصعبة، موضحا ان العهد الجديد بدأ بالترام واضح لتعزير حقوق الإنسان

الموضوع الحقوقي في الصحراء المغربية، مؤكدا انجاز التقرير الأخير ليمان كي مون لأطروحة البوليساريو والجزائر، مشيرا الى انه كان ضد منطق الامور مقارنة مع الواقع الحقوقي في كثير من الدول المجاورة.

فيما الخبير بالكوش، فقد اوضح من جانبه ان قضايا حقوق الإنسان ليس تناوئها طرفي في المغرب، او مرتبطة بشهر ابريل حين يحين موعد اجتماع مجلس الأمن، وإنما هي جزء من معركة ذات امتداد تاريخي في هذا البلد، الى ان اصبحت جزءا من اختيارات الدولة، تكرست عبر عدد من الأوراش الى ان وصلنا الى الوثيقة الدستورية الأخيرة، غير أنه يجب التمييز، بينف بالكوش في مداخلته، بينها كاختيارات ثابتة، وبين التدبير السياسي لها، ومن هنا، لاحظ الفاعل الحقوقي عدم خلو مقاربة الدولة من بعض اختلالات، ما يجعل من مسألة تنزيل إطار

الاحتجاجات والتظاهرات ذات الطابع السلمي، الى جانب دعوة بعضهم الى مراجعة الدولة لمقاربتها لبعض الملفات، مثل ملف السلفية الجهادية، ووضع السجون. غير ان هذه التراكمات والتطلعات الحقوقية في بلادنا، اوضح محمد الصمار في مداخلته ان أنها تصادم في كثير من جوانبها ببعض الارامات التي وصفها بالمغرية، من قبيل حرية العقيدة وقضية الترامة، مشيرا الى ان الامر يحتاج الى بعض التوضيح والوعي بالاختلاف الفكري حول قضايا حقوقية معينة، الى جانب تحديات اخرى، قال انها الاقتصادية تؤثر في المشهد الحقوقي، ولها امتدادات تخلق اشكالات تتعلق بالنتمية رغم الجهود المبذولة، ما يتسبب حسب الصمار، في خلق فوارق بين الجهات. كذا كانت لحمد الصمار وثيقة حول



الصبار يوجه انتقادات حادة لتقرير بان كي مون ويصفه بـ «المنحاز وغير المنطقي»



بلكوش يدعو بنكيران إلى الإفراج عن خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان

أنظر الصفحة الخامسة

نشاش يعتبر تدبير بنكيران للشأن العام تسبب في انهيار التعليم وارتفاع البطالة وتكريس عدم المساواة بين المواطنين

الصبار يوجه انتقادات حادة لتقرير بان كي مون ويصفه بـ «المنحاز وغير المنطقي»

بلكوش يدعو بنكيران إلى الإفراج عن خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان

عددا من الشباب المغربي يرون بأنه لا مكان ولا مشروع مستقبلي لهم في ظل هذه الحكومة، بسبب غياب أي حوار جدي وصريح معهم، يقول رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الذي اعتبر بان أكبر مشكل تختبط فيه البلاد، يتمثل في الرشوة والفساد التي استشرت بشكل كبير، أمام عجز الحكومة الحالية عن محاربتها، حيث تساعل باستغراب «تفضي الرشوة والفساد ميلا، فيما بلدان عديدة انتصرت عليهما».

من جهته، شد الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، على ضرورة عدم جعل قضايا حقوق الإنسان، قضايا ظرفية، بل وجب حلها خبرا ثابتا للمغرب، وقال في هذا السياق «إنه قبل أن يتحدث مجلس الأمن عن حقوق الإنسان، يجب أن نتحدث نحن عن ذلك، لأن مشروع النهوض بحقوق الإنسان ملك للمغاربة وليس للمؤسسات الدولية».

أكد بلكوش في الوقت ذاته أن بعض الاختلالات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، راجعة إلى غياب التكامل بين المؤسسات في ترجمة هذا الخيار، حيث دعا بلكوش، رئيس الحكومة إلى ضرورة الإفراج عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، هذه الخطة التي اعتد على إعدادها على مقاربة تشاركية سححت بالخرائط ومشاركة قوية للحكومة والمؤسسات الوطنية ومؤسسات البحث، ومختلف مكونات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الخبراء في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها لا تزال حبيسة رفوف رئاسة الحكومة.

وأضاف بلكوش أن المغرب في حاجة ماسة إلى خروج هذه الخطة، التي تم تدوينها، لأن الجميع ساهم في إعدادها، وإنها تعطينا مؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مجال حقوق الإنسان، مضيفا أن منتظلات الإرتقاء بأداء دولة الحق والقانون يستوجب «التفاعل بروح إيجابية مع الانتقادات التي توجه لآداء المؤسسات لأن الهدف هو الإرتقاء بما يفهم كرامة وحقوق المواطن المغربي». يقول المتحدث.



تصوير: حبيس

من جانبه، وصف محمد نشاش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بعض التدخلات العنيفة لرجال الأمن في حق بعض التظاهرات الاحتجاجية، بالسلوك غير اللائق، الذي يمس سمعة المغرب وقيمه النبيلة على حقوق الإنسان، وقال نشاش في اللقاء الحقوقي ذاته إن هناك بعض المؤسسات، المفروض عليها احترام القوانين، نجدتها هي التي تخرق تلك القوانين، خاصة خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية التي تجابهها في بعض الأحيان بتدخلات عنيفة من قبل قوات الأمن، مضيفا أنه من غير الحضاري أن يتم الاعتداء على متظاهرين ساقط على الأرض من قبل أربعة عناصر من قوات الأمن.

ولم يفوت نشاش فرصة حديثه عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب دون توجيه انتقادات شديدة الهجة إلى الحكومة الحالية التي يرأسها عبد الإله بنكيران، حيث اعتبر أن تدبيرها الحالي، لم ينتج غير إرتفاع معدلات البطالة، وانهيار مستويات التعليم، فضلا عن تكريس عدم المساواة بين المواطنين المغربية في النولوج إلى الخدمات الاجتماعية والصحة مثلا، بالإضافة إلى أن

تقزيل عدد من توصيات هذه الهيئة على أرض الواقع، وتضمينها في الدستور، كتجزئة التعذيب واعتقال التعسفي، ومنح التعويض على كل خطأ قضائي.

واعتبر الصبار أن التعويضات المالية التي منحت لضحايا ما يعرف بسنوات الرصاص، تعد الأعلى، مقارنة مع تجارب عدد من دول العالم.

وتوقف الصبار عند بعض الإكراهات التي مازالت تعيق وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من بينها التمييز الذي لا زالت تتعرض له المرأة، وقال في هذا السياق، إن هذا التمييز مقبول مجتمعيا، غير أنه مفروض دوليا، مضيفا أنه من بين الإشكالات أيضا تلك المرتبطة بحرية العقيدة والحرية الفكرية، والتي تعرف جدلا داخل المجتمع.

أكد الصبار بأن المغرب قطع أشواط كبيرة في مجال الحقوق السياسية، إلا أنه لم يصل بعد إلى تمتيع المواطنين بشكل كامل بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن هذه الحقوق، بحسب المتحدث، مكلفة من الناحية المادية والمالية، على خلاف الحقوق السياسية التي لا تتطلب سوى إرادة سياسية يقول الصبار.

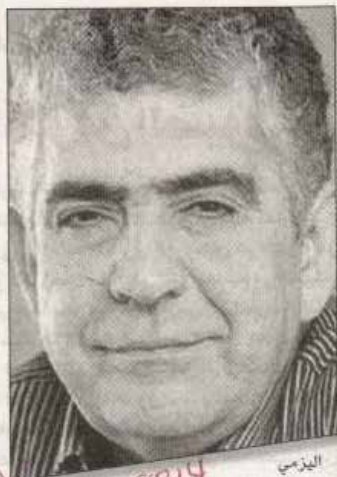
الرباط - عبد الحق العظيمي

وجه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء بالرباط، انتقادات حادة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول الصحراء المغربية، والذي قدمه الخميس الماضي لمجلس الأمن، واصفا إياه بالمنحاز وغير المنطقي لأطروحة شردمة ما تسمى بالبوليساريو، وداعمتها الجزائر.

وقال الصبار خلال استضافته في ملقى وكالة المغرب العربي للأنباء، والتي خصصت لموضوع حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب المنجزات والأفاق، إن التقرير الأخير لبان كي مون، انحاز بشكل كبير إلى أطروحة البوليساريو والجزائر، مضيفا أن هذا التقرير ليس منطقيًا، في ظل وجود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي استقبل أكثر من أربعين بعثة دولية والليبية، تعنى بمجال حقوق الإنسان فضلا عن العمل الجبار للجانة الجهوية، إلا أن ما نلاحظ هو أن هذا التقرير يتضمن نوعا من اللامعق، خاصة حينما يتحدث عن أوضاع حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

هذا، واستعرض الصبار في اللقاء ذاته التطور الملحوظ الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، حيث أكد أن المشهد الحقوقي بالمغرب، شهد تطورات منذ بداية التسعينيات، مشيرا في هذا السياق إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين، ومراجعة عدد من النصوص التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان، فضلا عن مصادقة المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية النوع الثقافي.

وأضاف الصبار، أن المغرب الذي امتك الجورة للمصالحة مع الماضي، يعتبر تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية، وذلك بعدما قرر أن يفتح صفحة الماضي الأليم بكل جراءة، فالدولة المغربية، ببرز الصبار، تفاعلت بشكل سريع مع تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك من خلال



اليزمي

«صدي تاونات» تكريم لحللو واليزمي

احتفالا بالذكرى السنوية 20 لصدورها، تنظم جريدة «صدي تاونات» حفلا تكريميا للزميل كمال لحوو الرئيس المدير العام لإذاعة مجموعة «إم إف إم»، ونائب رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية، وكذا الرئيس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب لطيفة اطريشة عميدة كلية الطب بالدار البيضاء. وحسب بلاغ الجريدة التي يديرها الزميل ادريس الوالي، فإن هذا الحفل المقرر تنظيمه يومي 10 و11 ماي 2014، بالقاعة الكبرى لجماعة بني وليد بتاونات، سيتوج بسهرة فنية بمشاركة عدد من الفنانين والشعراء..



لحوو



تناولوا الوضع في الصحراء وقمع المظاهرات وملف السلفية الجهادية

حقوقيون مغاربة يدعون إلى مقاربات جديدة لتحسين الوضع الحقوقي في البلاد

9/12/2013



عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة ومحمد الشنشاش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمصعب بلوكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد المسماح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال لقاء نظم في الرباط عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب ضمن التصدير مصطلحي جيس

الرباط، لطيفة العروسي

تبادل موضوع حقوق الإنسان في الصحراء، وقمع المظاهرات وملف السلفية الجهادية، أبرز القضايا التي تناولتها مناقشات مجلسي أربع منظمات حقوقية مغربية في لقاء نظمته أسس وعادة الأبناء المغربية الرسمية خصص مناقشة موضوع حقوق الإنسان ونبذة الحق والقانون بالمغرب- المنجزات والآفاق.

وبعد وجهات نظر مثالي هذه المنظمات مقاربة إلى حد كبير في طريقة معالجة هذه القضايا رغم اختلاف توجهاتها والنقرو بنحس وضعية حقوق الإنسان في البلاد لكن في المقابل هناك التكبير من الإخفاقات والانتقادات، وهو ما تشير إليه أيضا تقارير المنظمات الدولية.

وفي هذا السياق، دعا كل من محمد المسماح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة رسمية مستقلة، وعبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة والقرب من حزب العدالة والتنمية، في الجمعية الإسلامية، مزمع الانشقاق الحكومي، ومحمد الشنشاش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمصعب بلوكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى اعتماد مقاربة جديدة في التعامل مع الوضع الحقوقي في الأقاليم الصحراوية بعد أن ساءت السموات القضاء الربيع وتوزيع الانتخابات، ودعوا في المقابل إلى تغليب لغة الحوار والاتصاف أو القمع مع أساليب القمع التي لم يعد يفتتها الجيل الجديد، كما دعا إلى الإسراع في تنزيل الجهوية الموسعة الحكم الملائم، وتمهيد بلوكوش في هذا الإطار إلى تجنب التعامل مع موضوع حقوق الإنسان في الصحراء بشكل فردي، مشددا على أهمية إخراج الكلمة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حيز الوجود لأنها ستعطي معنى أكثر لتزايد السياسة التي أبانت عنها الدولة في مجال تعزيز حقوقها الدولية في مجال من قبيل درجة التقدم والتأخر في هذا المجال.

في المقابل من تامين الجهود المبذولة من قبل هذه الأجهزة لفرض الأمن والاستقرار اللذين نتمهم بهما البلاد. كما دعا إلى تدخّل أفراد الأمن من استخدام الوسائل الأمنية في تفريق المظاهرات مثل خراطيش للبلاد بدل العصي، وفي السياق ذاته

الكرامة من أبرز المنظمات الحقوقية التي تفت هذا الملف، ودعت إلى طبعه وفي هذا الصدد، قال حامي الدين رئيس المنتدى إنه ينبغي على الدولة تبني مقاربة جديدة من أجل حل هذا الملف، وتخصيص الجلاء فنقل التوتير في المستقبل.

وأضاف أنه على المحلقين أيضا إعطاء إشارات لطمأنينة المجتمع والسولة بإعلانهم مرجعات لغوية ونحو العنف، مع استثناء المواطنين في جرائم القتل من العفو. أما المسماح فقال إن من بين الأسباب التي ساهمت في عرقلة حل هذا الملف سفر عدد من المحققين الإسلاميين السابقين إلى سوريا للقاء وهو ما أيد حامي الدين الذي حذر من عودة هؤلاء إلى البلاد وتوليف خبرتهم في المس باستقراهما وأصعبها، بيده أنه اصغر على ضرورة فتح حوار مع المحققين الإسلاميين لاطلاق المسجون من أجل تصحيح الفكر لمتطرف أسوة بمتحارب ناجحة طبقت في دول عربية أخرى، أما الشنشاش فدعا إلى طبع مخطفي الرأي بشكل نهائي دون السجاية إلى طبع مراجعات فكرية من قبلهم لأن ذلك يمن معرفة الرأي والتعبير من وجهة نظر.

حقوق الإنسان، وهو ما ينبغي تجنبه، أما المسماح فقل من نجم القناعة، وقال إنها «وقلت» وبعد ملف المحققين على محكمة قضائية الإحصاء، أو ما يسميه إلى أن المجتمع قد يشهد للجهاديين من القضايا الحقوقية الشائعة في المغرب، وكان منتدى

في الثالثة من المظاهرات في المغرب غير مخصص لها. بيد أن الصغار لم يستعمل أفراد الأمن لتصف مفرط ضد المتظاهرين الحديث عن فرض الأمن فأنه إلى إثارة ظاهرة «المنزعمين» التي انتشرت في الأوساط بعض الشباب المغربي، وهي ظاهرة غير مألوفة

حمل الصغار المتظاهرين أنفسهم مسؤولية استخدام العنف ضدكم من قبل قوات الأمن، وقال إن بعض المحتجين يشتمون تدخل الأمن بسبب مخالفتهم للقوانين؛ لأنهم يهدمون عرقلة السور في الشوارع أو إحداث الباتني العمومية، مشيرة إلى أن



رغم انتقادهم للوضع الحقوقي إلا أنهم رفضوا استغلال مسألة حقوق الإنسان للمس بالوحدة الوطنية

حقوقيون يطالبون بالإعلان عن الخطة الوطنية

لحقوق الإنسان والديمقراطية

4/1890

■ الرباط - خالد مجذوب

طالب حقوقيون، أمس الثلاثاء بالرباط، بالإعلان عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ورغم انتقاد هؤلاء الحقوقيين لبعض أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب خلال منتدى المغرب العربي للأنباء، إلا أنهم رفضوا استغلال مسألة حقوق الإنسان للمس بالوحدة الوطنية.

ودعا الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى ضرورة الإعلان عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية، خصوصا أنها توجد في رفوف رئاسة الحكومة.

وأوضح أن المغرب في حاجة إلى هذه الوثيقة من أجل التكامل بين المؤسسات ومن أجل احترام الجميع إلى هذه الخطة.

واعتبر بلكوش أن قضايا حقوق الإنسان ليست بقضايا ظرفية أو لها علاقة باجتماع مجلس الأمن، مضيفا أنها جزء من معركة ذات امتداد تاريخي بالمغرب. وابتدع بلكوش أنه على الرغم من الاختلالات التي يمكن أن تسجل، إلا أن المغرب استطاع أن يحقق العديد من الإنجازات في المجال الحقوقي.

وقال بلكوش إنه رغم اختلاف الحكومات ورغم فتح الباب للمنظمات الدولية لا تزال هناك مؤشرات مقلقة في المجال الحقوقي.

وانتقد الحبيب بلكوش ضعف المغرب في تسويق صورة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي خصوصا أنه يتلقى ملاحظات أكثر من جيرانه رغم أن وضعه الحقوقي أفضل منهم.

من جهته، قال محمد الشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بأن الربيع العربي بالمغرب مر بسلام وبإقبال تكلفة مقارنة مع الدول الأخرى وذلك راجع لكون المغاربة ناضلوا من أجل الديمقراطية منذ زمان ويتفهمون على مجتمع متحرك باستمرار.

وانتقد الشناش تعامل الأمن مع المسيرات الاحتجاجية خصوصا أن ذلك يمس القيم المبنية على حقوق الإنسان.

وأشار الشناش إلى ارتفاع مؤشرات



للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إنه لا يمكن الحديث عن المشهد الحقوقي بالمغرب إلا باستحضار المستجدات منذ مطلع التسعينات وإطلاق المعتقلين السياسيين ومراجعة تشريعات مرتبطة بحقوق الإنسان ومواصلة المغرب المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان وعودة المنفيين.

وأبرز الصبار مصادقة المغرب مؤخرا على عدد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى اتساع هامش الحرية فضلا عن تجربة المغرب في العدالة الانتقالية من خلال جراحة المغرب على فتح ماضيها الأليم من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، التي همت 43 سنة، فضلا عن حجم التعويضات من خلال هذه الهيئة وهي الأعلى مقارنة مع كل التجارب في العالم.

وأفاد الصبار أن هناك منحى تصاعدي يفسر تنامي وعي المواطنين بحقوق الإنسان ويكرس إرادة سياسية في هذا المجال. وصرح الصبار بأن المغرب استبقى المشروع الدولي من خلال عدم متابعة المدنيين من طرف المحاكم العسكرية، وذلك أسوة ببعض الديمقراطيات. واستدرك الصبار قائلا بهذا لا يعني أن ليس هناك إكراهات في المجال الحقوقي مرتبطة بالنوتر الفكري، مثل التمييز ضد المرأة فضلا عن بعض القضايا التي تعرف نوعا من الجدل، ولم يتم هناك نضج مجتمعي لقبولها.

وأكد محمد الصبار أن هناك ضعف في تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا أنها مكلفة من الناحية المالية. مضيفا أن هناك إشكالات في الحق في التربية ويتجلى ذلك في الفوارق بين الجهات والحواضر والقرى.

وأوضح الصبار أن تقرير الأمن العام للأمم المتحدة حول الصحراء انحاز بشكل كبير لأطروحات البوليساريو والجزائر وليس هناك نوع من المنطق في التعاطي مع هذا الموضوع، ورغم الإشادة بالمجلس الوطني الذي استقبل 44 بعثة وطنية ونولية يلاحظ أن هناك نوعا من اللامنطق بالمطالبة بمراقبة حقوق الإنسان بالمنطقة.

الخطالة وانهباء مستوى التعليم الذي يشكل خطورة، بالإضافة إلى عدم المساواة بين المواطنين، في الولوج إلى الصحة.

من جهته دعا عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إلى الإعلان عن الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وأبرز حامي الدين أنه على الرغم من أن المغرب حقق تقدما واضحا في مجال حقوق الإنسان إلا أن هناك مجموعة من الانتقادات بالإضافة إلى عدم تفعيل مجموعة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وانتقد حامي الدين ظاهرة استمرار التدخل العنيف ضد المظاهر السلمي وهو ما يؤثر على وضعية حقوق الإنسان. كما انتقد واقع السجون

من جهته، قال محمد الصبار، الأمين العام



حقوقيون يدعون "حكومة ابن كيران" إلى إخراج الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من "درج مكتبها"

أجمع المتدخلون اليوم الثلاثاء بالرباط، على أن اهتمام المغرب بقضايا حقوق الإنسان ليس ظرفيا، أو مرتبطا بمجلس الأمن ولا النزاع المفتعل بالصحراء المغربية.

وقال المتدخلون، محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، محمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الذين حلوا ضيوفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأبناء لمناقشة، موضوع "حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب، المنجزات والآفاق" إن هذا الاهتمام أصبح خيارا ثابتا وله امتداد تاريخي.

من جانبه، قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، "لا يمكن الحدث عن حقوق الإنسان بالمغرب دون استحضار الخطوات التي قطعها في هذا المجال"، مضيفا أن الدولة التي قامت بعدة إصلاحات وكانت لها الجراءة الكافية لمراجعة عدد من الملفات وتفاعلت مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال حجم التعويضات التي خصصتها للمتضررين والتي تعد الأعلى في العالم، فضلا عن كونها تمكنت من التوافق حول دستور 2011 الذي لأول مرة يتحدث عن التعويض عن الخطأ القضائي ويعترف باستقلالية مؤسسة القضاء وهناك تعديل في المؤسسة العسكرية بمبادرة ملكية".

وتابع الصبار "هناك منحى تصاعدي بالمغرب يفسر تنامي الوعي بحقوق الإنسان لدى المغاربة، لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك ثغرات واختلالات وإخفاقات في بعض الأحيان، لكن لا يمكن أن نقول أنها يمكن أن تبرر تقرير الأمم المتحدة المنحاز إلى أطروحة "البوليساريو"، فالقريب الأخير للأمين العام للأمم المتحدة - يستطرد الصبار - يكشف أن هناك نوعا من اللا منطق في التعامل مع هذا الملف، لا سيما وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، استقبل أكثر من 34 بعثة أممية، إشادت بمستوى حقوق الإنسان بهذه الأقاليم، وفي الأخير فجاجي بمثل هذا التقرير اللامنتقي.

الصبار الذي استحضر وضعية حقوق الإنسان حتى في الدول الأكثر ديمقراطية، قال إن بعد 11 سبتمبر 2001 بدأنا نسمع عن ضرب وتراجع لحقوق الإنسان، "سمعنا عن أكبر معتقل سري (غوانتانامو) وهدم مآذن بسويسرا وتزايد العنف ضد العرب والمسلمين بالأخص، مضيفا "صحيح أن لدينا وضع خاص بالأقاليم الصحراوية لكنه ليس معزولا عما يحدث بباقي أقاليم المملكة" وبخصوص الاحتجاجات التي تشهدها مناطق المملكة وكيفية تعامل السلطة معها، قال الصبار "المغرب عرف ربيعاً ناعماً" لكون المغاربة يمارسون ثقافة الاحتجاج منذ أزيد من 15 سنة على الأقل لكن هذا لا يبرر مثلا محاصرة 40 عنصرا من الأمن ل"كمشة من المكفوفين" بشارع محمد الخامس بالعاصمة الرباط.

الصبار انتقد أيضا الاستعمال المفرط للعنف من طرف مصالح الأمن لتفريق وققفة أو احتجاج معين.

حقوقيون 1

و أكد بلكوش أن المغرب في حاجة إلى تكامل في أداء المؤسساتي بخصوص حقوق الإنسان وليس إلى منافسة، متسائلا عن دواعي احتفاظ حكومة "ابن كيران" بمشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان رغم تحيينها خاصة وأنها كانت ستكون أرضية الانطلاقة.

بلكوش الذي اعتبر أيضا أن قضية حقوق الإنسان "مسألة وطنية" ولا تهم جهة دون أخرى قال إن الاختلالات في هذا المجال لا يهم منطقة دون أخرى أو أنه يقتصر على الأقاليم الجنوبية وإنما تحدث حتى في شارع محمد الخامس بقلب العاصمة الرباط.

رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، أكد أن هناك تحديات وانتقادات تستوجب من المغرب أن يتفاعل معها بروح إيجابية خدمة للوطن والمواطنين، قائلا "للأسف المغرب الذي غالبا ما ينتظر شهر أبريل الذي هو مرتبط بالتقرير الأممي بخصوص وضعية حقوق الإنسان حول الأقاليم الجنوبية يفتقد لأليات الوساطة في الصحراء عموما".

بلكوش، الذي انتقد الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني، قائلا إن دورها يكاد يكون دورها منعما وفي غالب الأحيان "خجولا" أكد أن النزاع المفتعل بالصحراء المغربية "لا يحتاج أن تصبح المؤسسة الملكية دائما في الواجهة الأممية".

<http://www.achpress.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AE%D8%B1/>



بدوره ، ذكر الدكتور محمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن المغرب مر بسلام في ما عرف بـ" الربيع العربي" وخرج بأقل تكلفة مقارنة مع الدول الأخرى، وقال إن المغرب عمل على إقرار حقوق الإنسان منذ زمان حيث عمل على إرساء دولة الحق والقانون بالمفهوم الجديد ، منتقدا بعض السلوكات غير اللائقة لأجهزة الأمن في تعاملها مع المسيرات فضلا عنة انتقاده للحكومة في تعاملها مع بعض الملفات كالحق في التعليم الذي عرف في السنوات الأخيرة انحدارا خطيرا، والحق في الصحة والتشغيل حيث أصبح الشباب دون أمل فضلا عن فشلها في محاربة الرشوة والفساد .

وبعدما اعتبر نشناش، المغرب من أكثر الدول أمنا واحتراما لحقوق الإنسان مقارنة مع الدول المجاورة ، قال " كل ما يحز في نفسي، هو أن أرى مواطنا ساقطا خلال تظاهرة ما والأمن يضربه ".

وخلص نشناش إلى الدعوة إلى تفعيل دستور 2011 فضلا عن عدم تضييع الوقت في التحدث عن الجهوية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي، قائلا يجب أن نمر إلى التطبيق ونتحاور مع أعدائنا بخصوص الصحراء داخل أرضنا.

إلى ذلك، تحدث عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عن منجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وتوفق حامي الدين عند مظاهر القصور، قائلا من الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من المكتسبات ونفاذي أي اختلالات محتملة لاسيما ما يكشف عنه واقع السجون سواء من حيث البنية التحتية أو العقلية البشرية التي تسيره.



دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان يومي 23 و 24 أبريل بفاس

فاس 23 أبريل 2014 /ومع/ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس - مكناس ابتداء من اليوم الأربعاء، دورة تكوينية حول موضوع " مدخل لحقوق الإنسان"، وذلك بمقر المركز الجهوي للتكوين المستمر بفاس . ويستفيد من هذه الدورة التكوينية، التي تستمر يومين، أعضاء وعضوات لجن الإشراف وتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تجمع بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لجهات فاس - بولمان ومكناس - تافيلالت وتازة - الحسيمة - تاونات والتي تم التوقيع عليها خلال دجنبر 2012 . ويتضمن برنامج هذه الدورة التكوينية تنظيم ثلاث ورشات، تتمحور الأولى حول موضوع " معايير وآليات حقوق الإنسان"، والثانية حول " اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية"، في حين تعالج الورشة الثالثة موضوع "الآليات والتقنيات البيداغوجية في مجال التربية على حقوق الإنسان". وحسب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس - مكناس، فإن تنظيم هذه الورشة التكوينية يندرج في إطار مشروع المدرسة المواطنة الذي يتوخى ترسيخ التربية على ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمؤسسات التعليمية . كما يأتي تنظيم هذه الورشة في إطار التهيؤ لورشات إنتاج " حقيبة المدرسة المواطنة" كما تم التنصيص عليها في مخطط العمل الذي أعدته الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2014 .

1500 موظف ب"لارام" سيستفيدون من تكوين حقوقي

كشفت الخطوط الجوية الملكية المغربية، عن خطوتها المتعلقة بتكوين موظفيها في مجال حقوق الإنسان، إذ وقعت في هذا الإطار، اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ووقع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإدريس بنهيمه، الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الملكية المغربية

، مساء الخميس الماضي، الاتفاقية التي تعكس إرادة لتقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان والانفتاح والتسامح بين موظفي شركة الطيران الوطنية، سيما أنه في إطار الاتفاقية سيستفيد موظفو الشركة من برنامج تدريب من تنشيط خبراء معترف بهم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن يخص برنامج التدريب الموظفين الذين هم في اتصال دائم مع زبناء الشركة والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية. وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر.

وفي سياق متصل، تتعهد الشركة بموجب الاتفاقية المتوقعة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان. كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس الوطني في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية. ويتعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب الاتفاقية ذاتها، على وجه التحديد، بدعم البرامج التدريبية التي أطلقتها شركة الطيران الوطنية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما سيدعم شركة الطيران الوطنية في مجال تنشيط وتأطير الأيام الدراسية والندوات في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، سيصبح بإمكان موظفي الشركة الاستفادة من مختلف برامج التكوين التي سينظمها المجلس الوطني، إلى جانب الوثائق التي يتوفر عليها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، أوضحت الخطوط الجوية الملكية المغربية، التي تقوم برحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا سيستفيد منها أكثر من 6 ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة، أن تحسيس أطر الشركة وتكوينهم في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة التسامح في صفوفهم والانفتاح واحترام الآخر، سيتمكن من تعزيز صورة شركة الطيران الوطنية، وكذا المملكة التي حققت، في السنوات الأخيرة، إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.



الصبار: بعض المتظاهرين يقومون بشرعة التدخل الأمني

أرجع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعض التدخلات الأمنية في حق بعض المظاهرات إلى المتظاهرين أنفسهم، قائلا أن "بعض المتظاهرين يقومون بشرعة التدخل الأمني."

الصبار الذي كان يتحدث في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء، صباح اليوم الثلاثاء، دعا المحتجين في المملكة إلى "الاحتجاج وفق قواعد التظاهر في البلدان ذات الديمقراطيات العريقة"، قائلا أن "التجمهر لم يعد جريمة" وفق مقتضيات الدستور الحالي للمملكة، إلا أن "بعض المتظاهرون يستعملون هذا الحق بشكل تعسفي."

تعسف ضرب له الصبار أمثلة باحتلال المباني العمومية، وعرقلة السير وغيرها من المظاهر التي تفضي حسب نفس المتحدث إلى "شرعة التدخل الأمني" بسبب المتظاهرين، وذلك بسبب "خرقهم لقواعد التظاهر". معترفا في نفس الوقت بوجود "عنف مفرط وغير مبرر" في بعض الأحيان من طرف القوات العمومية، "فانا لا أستسيغ مثلا أن تتم محاصرة ٢٠ محتجا من فاقد البصر ب٤٠ عنصرا من الأمن."

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد في سياق حديثه أن "٩٠٪ من المظاهرات والمسيرات التي تعرفها بلادنا غير مؤطرة بالقانون، ولم يتم منح رخص لها". قائلا في نفس الوقت أنه "قد يتم منع الترخيص لأسباب موضوعية"، ضاربا المثل بطلب ترخيص لمسيرة في مدينة الدار البيضاء في يوم يتزامن مع مباراة "ديربي" لكرة القدم.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1--%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A/11347#.U1eoavldW_s



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتضامن مع المضربين عن الطعام بالسجون المغربية

27/4/14

الرباط: أمال كنين

أعلن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عن تنظيم وقفة احتجاجية، غدا (الخميس)، تضامنا مع المضربين عن الطعام بعدد من السجون المغربية. ووجهت الجمعية، في بيان لها، تنييها للمسؤولين من أجل

'ضرورة التحرك العاجل من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام، قبل فوات الأوان ووقوع الفاجعة، وذلك بفتح حوار معهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة والعادلة' حسب تعبير البيان. وأوضح البيان أن عددا من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بسجون سلا، وسطات، وخريبكة، ومكناس، وأسفي،

يخوضون إضرابا عن الطعام منذ 17 مارس الماضي، ويوجدون الآن في أوضاع خطيرة، إضافة إلى معتقلي حركة 20 فبراير المعتقلين في المسيرة الوطنية التي نظمتها المركزيات النقابية، الاتحاد المغربي للشغل، والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، يوم 06 أبريل، والذين

يتابعون بملف مفبرك من أوله إلى آخره، وهو ما اضطرهم لخوض إضراب عن الطعام منذ 17 أبريل للدفاع عن أنفسهم خصوصا مع ظروف الاعتقال السيئة حسب تعبير البيان. الذي أوضح أن المضربون عن الطعام يعيشون أوضاعا خطيرة والتي تهدد حقهم في الحياة، وحقهم في السلامة البدنية، والأمان

الشخصي المنصوص على ضرورة احترامها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان حسب تعبير البيان. ووجهت الجمعية نداء لكل القوى المدافعة عن حقوق الإنسان بالداخل والخارج للتدخل لدى المسؤولين من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام، احتراما لواجبها في

مؤازرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حسب تعبيرها. كما طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الاختصاصات المخولة له، بتحمل مسؤولياته بالتدخل لدى الجهات المعنية من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام.

حقوقيون مغاربة: توجه بعض المعتقلين السابقين إلى سوريا يعقد ملف «السلفية الجهادية»

الرباط: عبد الحميد حيران

المسؤولية لجزائر التي تحتمل وتدعم هذه السمات وأوضح أن التطور الهولندي في المغرب لا يعني عدم وجود إشكالات في ريادة معتبرا أن الأجنحة الأنتية مازالت تستخدم العنف بشكل متفجع فيه حيد المنهج بين الحق والأمر، وإن لم يكن معصا بالإسقاط إلى ارتفاع معدل البطالة وانهاير مستوي تنميط وعدم المساواة بين المواطنين في الاستقطاب من الخدمات كما أن مغاربة الهجرة والسيور لا تزال في حاجة إلى الرعاية على حد تعبيره



لنطلق للنس بالمسألة الغربية بسور الدفاع من حقوق الإنسان، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه يتعين تامل مزيد من الجهود المبذولة لتعزيز الأمن مع الإنسانية خصوصا أن الطلب على الأمن يصبح في بعض الأحيان أكثر منه على حقوق الإنسان، سيما في الوقت ذاته أن هذا الأمر لا يضمن أن يكون دورا للحدوث بعض التجاوزات التي تخص حقوق الإنسان من جانبها، ندد محمد للشخص رئيس اللجنة المغربية لحقوق الإنسان، بالرجعية التي يوجد عليها سكان للشباب التي تعيق مصروبة من ليبيا

مجال حقوق الإنسان، وستمكن من فيلس أربعة للتقدم والتأخر في هذا المجال، كما دعا الأوساط الأمنية في مساهمة الجهود للتعاطف الإيجابي مع المبادرة التي يعرفها المجتمع بشكل لا يتكهن أن يؤثر على صورة المغرب بالخارج وعلى التزاماته الدولية في مجال صيانة الحق في الظاهر، دورا في الوقت ذاته أن يتعين أيضا الحفاظ على الأمن باعتباره عفا من حقوق الإنسان في ذلك أيضا اعتبره تعاطي حامي الدين أنه فيما يتعلق بالمعتقلين على خلفية قانون الإرهاب، ينبغي اعتماد منهج جديد سواء من طرف الدولة أو من طرف المعتقلين الذين ينهون عليهم بعدة إشارات محتملة للجمعية ولقيام بتدابيرها على حد تعبيره، دورا أن الحال يدعو اعتماد الحوار والإستماع الاجتماعي

ومن جهة ثانية، إلى مراقبة التغيير الأمني وربط المسؤولية المحاسبية من ترسانات قبل الجيوب بتكوش وتيس مركز ترسانات حقوق الإنسان والديمقراطية التي تضاهيا حقوق الإنسان بالمغرب ليست طرفية، ولا مراقبة بالتقرير الأممية أو للشواهدات حول قضية الصحراء، بل جزءا من معركة ذات امتداد تاريخي، ومن اختيارنا الدولة التي تكتسب بوثيقة دستورية، نائما إلى تضمن هذه التكتسيات الدستورية من خلال ضمان التسيير والتكامل بين جميع المؤسسات القائمة في هذا المجال، وذلك لتجاوز الإشكالات التي تشمل في مجال حقوق الإنسان والحد من التناقض والتكاملية بين المؤسسات دعا بتكوش إلى وضع إطار دستوري يحمي الجميع ويكفل من خلال التماثل وإخراج الشخا الوظيفية للديمقراطية وحقوق الإنسان في حين وجودها، مفسدا أن هذه المسألة التي تم تصورها وإعدادها قبل الدستور الحالي، لكنها طلت في الوقت ذاته الحكومة ولم يتم تعديتها، استعطي معنى الأثر للإرادة الدستورية للدولة في

الطريق أمام التصالح على مجموعة من التيارات والمعارف الثوبة، وسبها معاينة روما المتعلقة بالتمكئة الجمالية الدولية وبالاعاءة، فطوة الأضواء بالإسقاط في السباح وادام حرية التعبير والمصداقة، على حد تعبيره، وأكد الصبار، أنه على الرغم من الإحترام التي تمتعت في هذا المجال، فإنه يتعين الإقرار بأن المغرب يواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالثقافت التي لها علاقة بالتراث الثقافي من قبول معاينة التغيير عند الترابورية المتقد، والعرضة الغربية والتمكئة الأمنية، مشيرا إلى عدم التفرغ بعد على شروط التمسح المجتمعي لتقبل عدد من الحقوق والحريات، بالإسقاط إلى استمرار عدد من الأثرعات بخصوصية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تعد مشكلة تكبر، خلافا للتطور للخطوة في الحقوق المدنية، والديمقراطية التي لا تتخطى في نظره حدود إرادة سيادية، ودعا من جهة أخرى، إلى تطوير ثقافة الاحتجاج وعدم استغلال هذا الحق بشكل يتعارض مع ما هو متعارف عليه دوليا.

مما يتعلق على خلفية قضية إرهاب بعد إطلاق سراحهم، في مطلق تون القليمية (سوريا)، نجهل من حال سلف السلفية في المغرب، معتبرا أن «على هؤلاء المعتقلين بقية الدول للفرنسيين أن تكون تتناول ذلك اليوم قسما من أوجهها

من جانبه اعلم عبد الهادي حامي الدين رئيس منتدى الحركة لحقوق الإنسان أن على المنظمات في المغرب أن تتعامل مع ملف سلفية عبر اعتماد مقاربة حقوقية حوارية، تتوخى ضمان أمن واستقرار البلاد، وفي الآن ذاته الإعتداف بمسئول تجاورت في هذا الشأن، وأوضح الصبار أن التجربة المغربية في المغرب قدامت كإجابة مع خلاصات حياة الإعتداف والتصالحة وفي ماضي السنوات الماضية لحقوق الإنسان، وهو ما يعكس في نظره إرادة سيادية للدولة بالإسقاط في تباثي في من الحقوق كمن الوثائق المغربية من جهة، سيما أن الكوميستونية ماضية حقوقية الإنسان سبها



الدورة الثامنة لمهرجان تطوان الدولي للأشرطة المرسومة

تحتضن مدينة تطوان الدورة الثامنة للمهرجان الدولي للأشرطة المرسومة بتنظيم من المعهد الوطني للفنون الجميلة من 24 إلى 26 أبريل الجاري، وذلك بمشاركة عدد من الفنانين المتخصصين في هذا المجال من المغرب و من دول عربية و إفريقية و أوروبية. و ستعرف نسخة هذه السنة من المهرجان تنظيم معارض فنية لمجموعات قصص قصيرة من الأشرطة المرسومة لفنانين من المغرب وأروبا، بالإضافة إلى تنظيم معارض كتب تتناول قصص مرسومة تشمل إبداعات فنية مختلفة، فضلا عن تنظيم معرضا خاصا بأعمال طلبة المعهد الوطني للفنون الجميلة الذين راكموا عدة تجارب في هذا المجال، وسيشمل هذا المهرجان تنظيم معرض "الفن الرقمي" وفضاء للقراءة، إضافة إلى ورشات موضوعاتية تخص "آليات الإبداع الفني في إنجاز الأشرطة المرسومة" و"الأشرطة المرسومة .. الحاضر والتوجهات المعاصرة".

كما سيكون للمشاركين مناسبة للوقوف على تجارب الدول الأخرى من خلال ورشة حول موضوع "الأشرطة المرسومة الإفريقية الواقع الحالي وأبعاد المستقبل"، كما سيكون أيضا للمشاركين في هذا اللقاء فرصة لمناقشة ومقاربة مختلف الإشكالات التي يعاني منها هذا القطاع وذلك عبر تنظيم مائدة مستديرة ستنمحوح حول موضوع "أي آفاق لفن الأشرطة المرسومة في المغرب؟" وبالإضافة إلى ذلك سيتم توقيع بعض كتب الأشرطة المرسومة المشاركة في هذا المهرجان .

كما ستشمل الدورة تنظيم مسابقات فنية بمشاركة مبدعي الأشرطة المرسومة سيتبارون على جائزة أفضل مشروع ألبوم مغربي، وجائزة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحفل تكريم البلجيكي دانييل سوتيو، أحد مؤسسي شعبة الأشرطة المرسومة بالمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان سنة 2000، والمغربي عبد العزيز موريد، أحد أبرز الفنانين المغاربة المتخصصين في إبداع الأشرطة المرسومة وساهم بعدة أعمال إبداعية و فنية ساهمت في التراكم الفني في هذا الميدان ببلادنا.



Moulay Ismail Alaoui, président du Conseil de la présidence du PPS Le Maroc a réalisé des avancées extraordinaires en matière des droits humains

L'ancien secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS) et actuel président de son conseil de la présidence, Moulay Ismaïl Alaoui, s'est félicité des avancées «extraordinaires» réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, en appelant, toutefois, à une vigilance de tous les instants en vue de continuer sur cette voie.

«Il est vrai qu'il a eu un progrès extraordinaire (...) Je crois que nous sommes sur la bonne voie grâce à ce que nous avons cumulé en termes d'expériences et de lutte pour la démocratie et les libertés», a-t-il indiqué dans un entretien accordé à la MAP.

La création de l'Instance Équité et Réconciliation (IER) et du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), la promulgation du Code de la Famille, l'adoption d'une nouvelle constitution et la réforme de la justice militaire sont autant de réalisations qui illustrent la politique du Royaume fondée sur une approche humaine conforme à ses choix politiques nationaux et à ses engagements internationaux, a-t-il ajouté.

Pour M. Alaoui, qui est également président de la commission chargée du dialogue avec la société civile, le Maroc peut s'enorgueillir d'un important cumul en matière des droits de l'Homme, qui s'en est allé crescendo depuis la promulgation du code des libertés publiques en novembre 1958.

Tout en saluant ce Code qui a ouvert la voie à un processus de consolidation des droits de l'Homme, il a jugé impératif de redoubler d'efforts pour réaliser davantage d'acquis et éviter d'éventuels dysfonctionnements.

«Il faut rester prudent et vigilant pour préserver les acquis réalisés en matière de



respect des libertés», a affirmé M. Alaoui, en déplorant à cet égard l'adoption par des pays dits «avancés» de textes «liberticides», qui constituent en soi de «véritables atteintes aux libertés fondamentales».

A ce titre, l'ancien ministre de l'Éducation nationale et de l'Agriculture a estimé que pour poursuivre la voie tracée en matière des droits de l'Homme, le Royaume doit

surtout relever le défi de la promotion des «libertés-créances» liées aux aspects sociaux et économiques de la démocratie. Il convient également, selon M. Alaoui, de se consacrer au «développement économique», à «une répartition plus équitable des richesses» et surtout à la «promotion du citoyen marocain à travers l'acquisition des connaissances qui font actuellement le

monde moderne».

Pour cet homme à la longue carrière politique, la consécration des prérogatives de la nouvelle constitution est également un important chantier qu'il convient de finaliser à la fin de cette législature (2017).

«L'application des lois requiert la vigilance des citoyens et une action de plaidoyer (...) Tout cela nécessite un travail de longue haleine pour être à la hauteur des perspectives qu'offre la nouvelle Constitution», a-t-il fait savoir, en estimant que la société civile est appelée à jouer un rôle important en vue de réaliser cet objectif.

S'agissant de la situation des droits de l'Homme dans les Provinces du Sud du Royaume, M. Alaoui a regardé d'un œil très critique la politique de «la mouche du coche» pratiquée par certaines parties, qui tentent de minimiser voire d'entraver le processus démocratique engagé par le Royaume.

«Nous sommes dans une région pleine de défis (...) les ennemis de l'unité et l'intégrité territoriale tentent de battre en rappel toutes les bonnes volontés», a-t-il averti, en soulignant la nécessité de «porter le fer» chez ces parties, qui «se présentent comme de preux chevaliers pour les causes démocratiques, alors qu'ils ne sont pas tous recommandables».

19/04/14



Indemnisations

Les indemnisations versées aux victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc sont parmi les plus élevées au monde, a indiqué mardi Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

M. Sebbar, qui était l'invité du forum de la MAP, a souligné que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnisations et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Il a, dans ce contexte, expliqué que cette approche a pris en compte de nombreux critères dont celui du genre, relevant que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnisations plus élevées que celles accordées aux hommes.



Forum de la MAP

Mohamed Sebbar : «il faut s'atteler désormais au renforcement des droits économiques et sociaux»

En réponse au rapport partiel du secrétaire général de l'ONU, les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière de renforcement des droits de l'Homme. Mardi dernier, quatre des plus importants acteurs dans le domaine des droits de l'Homme ont été invités au Forum de la MAP. Compte rendu.



153441-3

P. 3

Forum de la MAP

Mohamed Sebbar : «il faut s'atteler désormais au renforcement des droits économiques et sociaux»

En réponse au rapport partiel du secrétaire général de l'ONU, les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière de renforcement des droits de l'Homme. Mardi dernier, quatre des plus importants acteurs dans le domaine des droits de l'Homme ont été invités au Forum de la MAP. Compte rendu.

«Le Maroc a certes parcouru un long chemin en matière de renforcement des droits de l'Homme, mais il reste encore des défis à relever», c'est avec ces déclarations que le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar, a commencé son intervention dans le cadre du forum de la MAP organisé mardi dernier à Rabat sur le thème «Droits de l'Homme et État de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives». Le haut responsable, qui a exposé au cours de cette rencontre les avancées réalisées par le Maroc pour l'édification de l'État de droit, a choisi de jouer la carte

de la transparence, reconnaissant l'existence de quelques insuffisances. «Le Maroc a certes adopté de nombreuses mesures qui ont permis au Royaume d'être donné en exemple en matière de respect de ces droits, toutefois, le tableau comporte encore quelques zones d'ombres», souligne-t-il. Abordant, les acquis, M. Sebbar s'est félicité de l'adoption d'un ensemble de mesures qui ont valu au Royaume de nombreuses louanges au niveau international. Il s'agit en l'occurrence de l'adoption de plusieurs réformes à caractère institutionnel, la révision de plusieurs textes législatifs, la ratification de



De gauche à droite : Mohamed Sebbar, SG du CNDH, El Habib Belkouch, président du CEDHD, Mohamed Neshnesh, président de l'OMDH et Abdelali Haynidine, président du forum Al Karama.

9 conventions internationales portant sur la protection des droits de l'Homme, la mise en place de l'Instance d'équité et de réconciliation, la mise en œuvre de ses principales recommandations ainsi que l'accueil de nom-

breux observateurs des Nations unies. Autre avancée très importante relevée également par M. Sebbar : les civils ne sont plus jugés devant le tribunal militaire. En effet, d'après le secrétaire général du Conseil national des

droits de l'Homme, la mission de ce tribunal se limitera uniquement à juger des militaires pour des délits exclusivement militaires. Une réforme de nature à permettre l'harmonisation de la législation avec les dispositions de la Constitution de 2011, notamment en ce qui concerne la préservation des droits des justiciables, l'indépendance de la justice et la garantie d'un procès équitable, tout en mettant en conformité les lois du pays avec les engagements internationaux du Maroc. Mais loin de verser dans un «discours platonique», M. Sebbar reconnaît que face à ces acquis de nombreux défis restent à relever. Car selon lui, si les citoyens jouissent désormais de leurs droits, notamment politiques, ils ne bénéficient toujours pas entièrement de leurs droits économiques et sociaux, du fait que ces droits nécessitent le déploiement de grands moyens financiers. C'est un chantier auquel il faut s'atteler dès à présent, a-t-il dit, ajoutant qu'il «existe également de grands défis en matière de résolution des disparités régionales ainsi que dans le rural par rapport à l'urbain».



à l'urbain».

Évoquant le dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, M. Sebbar n'a pas cherché à modérer ses propos, qualifiant le rapport de subjectif. «Le rapport s'aligne clairement sur la thèse du Polisario et de l'Algérie. On relève une sorte de discours illogique dans le fond de ce rapport, car dans ce même document, des passages louent le rôle du CNDH et de ses commissions régionales», affirme ce responsable.

Dans le même ordre d'idées, El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), estime que la meilleure réponse aux critiques extérieures est d'accélérer la mise en œuvre de la stratégie nationale des droits de l'Homme, car cela permettra, selon lui, au Royaume d'être mieux à même de défendre ses intérêts supérieurs. Laquelle stratégie, rappelle-t-il, a déjà été préparée précédemment sous le gouvernement El Fassi en concertation avec les différents acteurs dans ce domaine, notamment, la société civile. «À mon sens, il est opportun de mettre en œuvre cette feuille de route, car c'est le meilleur moyen permettant de constater les avancées ou les régressions en matière de respect des droits de l'Homme durant une période déterminée, ce qui nous éloignera des évaluations qui ne sont pas toujours objectives», explique M. Belkouch. Le même responsable a par ailleurs appelé au renforcement des instruments de communication afin de mieux promouvoir l'expérience du Maroc en matière de renforcement des droits de l'Homme. «Le Maroc a pu enregistrer plusieurs acquis qui ne sont pas toujours visibles à cause d'un manque criant de communication. Ces lacunes sont d'ailleurs saisies par les ennemis de la nation pour brouiller l'image de notre pays à l'étranger», confirme M. Belkouch. Le président de CEDHD a tenu à rappeler en outre que «Les droits de l'Homme au Maroc ne sont pas des questions conjoncturelles, mais un combat qui a un prolongement historique». Pour sa part, Mohamed Neshnash, président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), a critiqué «la rigidité de l'approche sécuritaire» dans le traitement du dossier des sit-in et des marches, surtout lorsque ces dernières sont organisées sans autorisation préalable. Sur ce volet, le responsable a appelé à la révision de cette approche qui entache l'image du Maroc. «Force est de constater que les autorités optent pour des méthodes plutôt musclées et non appropriées», explique-t-il. Les acquis réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme exigent le renforcement de la bonne gouvernance, a indiqué Mohamed Neshnash, président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH). ■

Yusra Amrani

Le surpeuplement carcéral

Abdelali Hamidine, président du forum Al Karama, a appelé lors de son intervention à l'occasion de ce forum à la révision de la situation des prisonniers au Maroc et la réforme du système pénitentiaire ainsi que la lutte contre le surpeuplement des prisons. Le même responsable a proposé, à cette occasion, l'adoption d'autres solutions qui permettront de soulager les lieux de détention et redorer l'image du Royaume à l'étranger, notamment le recours à d'autres peines alternatives, notamment les travaux d'intérêt général ou bien la mise sous surveillance électronique. Par ailleurs, M. Hamidine a souligné qu'«Il est temps d'adopter le plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme», précisant que l'interactivité du Maroc avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme permettrait la consécration de la démocratie et des libertés.

Maroc-Manifestations: l'intervention policière peut être justifiée-Sebbar

L'intervention des forces de l'ordre pour disperser les manifestations peut être, "logique et justifiée" selon, Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Le SG du CNDH, qui était, mardi 22 avril, parmi les invités du Forum de la MAP sur le thème "Droits de l'Homme et Etat de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives", a relevé que les dispersions violentes des manifestations peuvent être justifiées quand il s'agit de celles non-autorisées. A cette occasion, Sebbar a appelé tout protestant à « respecter la loi et les institutions étatiques, ainsi que les règles de manifestations dans les pays démocratiques ».

Sebbar a indiqué que plus de 90% des manifestations dans les rues du Royaume sont "non-autorisées". « Le droit de manifester est légitime, mais il ne faut pas en abuser », a-t-il souligné.

http://www.art19.ma/liste-politique/2828-maroc-manifestations-l%E2%80%99intervention-polici%C3%A8re-peut-%C3%AAtre-justifi%C3%A9e-sebbar.html#.U1eZxPldW_s

Violations des droits Humain : Les femmes mieux indemnisées que les hommes

Les indemnités versées aux victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc sont parmi les plus élevées au monde, a indiqué mardi M. Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

M. Sebbar, qui était l'invité du forum de la MAP, a souligné que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnités et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Il a expliqué que cette approche a pris en compte de nombreux critères dont celui du genre, relevant que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnités plus élevées que celles accordées aux hommes.

<http://www.quid.ma/politique/violations-des-droits-humain-les-femmes-mieux-indemniees-que-les-hommes/>



ندوة حول وضعية الطب الشرعي بجهة طنجة تطوان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ندوة حول "وضعية الطب الشرعي بالجهة على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وذلك يوم الجمعة 25 أبريل 2014 بفندق أمنية بمدينة طنجة.

ويهدف اللقاء، الذي يندرج في إطار مساهمة المجلس ولجانته الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة، إلى تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة باعتبار أهميته البالغة في ضمان حسن سير العدالة وفي حماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب.

وستشهد الندوة مشاركة عدد من المختصين والفاعلين في مجال الطب الشرعي، من أطباء شرعيين ومسؤولين ومؤسساتيين ومهنيي القضاء فضلا عن تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، يضم برنامج الندوة تقديم جملة من العروض تهم بشكل خاص "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، "وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية"، "الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، "الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع".

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني كان قد أصدر في يوليوز 2013 تقريرا "حول أنشطة الطب الشرعي: الحاجة إلى إصلاح شامل" أصدر فيه عدة توصيات في الموضوع كرهان لحسن سير العدالة.

Le PAM veut la légalisation du cannabis

Le Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) semble déterminé plus que jamais à relancer le débat sur la légalisation de la culture du cannabis. En effet, après une réunion avec 2.000 cultivateurs de cannabis, le parti se prépare à déposer une proposition de loi au Parlement portant sur la légalisation de la culture du cannabis à des fins thérapeutiques .

Mieux encore, le Parti authenticité et modernité a saisi le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Une lettre a été adressée au président de cette institution, Driss El Yazami, l'invitant à constituer une commission d'enquête sur les abus dont les agriculteurs seraient victimes.

Selon les statistiques avancées par les responsables du PAM, quelque 48 000 cultivateurs seraient actuellement poursuivis dans des affaires relatives à la culture du cannabis.

Il faut dire que le Maroc est le deuxième producteur mondial de « cannabis », derrière l'Afghanistan, et 80.000 familles vivent de cette culture, avec un revenu moyen annuel estimé à 40.000 DH (7.755 dinars tunisiens). Sauf que pour la plupart des cas, ces familles sont otages des cartels de la drogue.

La plante possède des vertus thérapeutiques certaines, scientifiquement confirmées, et il serait dommage pour le Maroc de ne pas capitaliser sur ce « trésor », avec tous les avantages économiques et sociaux que cela entraîne.

<http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/04/23/maroc-la-pam-saisit-le-conseil-des-droits-de-l-homme-pour-legaliser-le-cannabis/>

Maroc : De l'or pour les victimes des années de plomb

Victimes de la répression sous l'ère Hassan II au Maroc, ils reçoivent aujourd'hui des indemnisations parmi les plus importantes au monde.

Après des années, les victimes ont encore de lourdes séquelles physiques mais également psychologiques de ce qu'on appelle « les années de plomb ». Ils ont subi la faim, le froid, les violences, etc... du régime répressif d'Hassan II. Aujourd'hui, ils sont la proie de cauchemars, de maladies, voire de dépression.

De nombreuses victimes qui ont été « indemnisées » gracieusement pour les violations des droits de l'homme subies. Le secrétaire général du Conseil National des droits de l'homme a même affirmé hier que les montants des indemnisations perçues seraient parmi les plus importants au monde.

Des indemnisations qui ont été élaborées selon de nombreux critères notamment le genre. Les femmes ont effectivement touché plus d'argent que les hommes.

Alors que les coupables n'ont jamais été jugés et punis, il est tout de même difficile pour les victimes d'accepter ces indemnisations comme gage d'oubli. Beaucoup ont gâché leur jeunesse et perdu les plus belles années de leur vie. Des années que tout l'or du monde ne pourra leur ramener.

<http://www.afriquinfos.com/articles/2014/4/23/maroc-lor-pour-victimes-annees-plomb-251807.asp>